مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
P- ISSN 2709-1635 E-ISSN 2958-7328

المجلد 4 / العـدد: 14 (2023)، Volume 4, Issue 14
ص 264 – 287

معالم التداولية في الدرس اللغوي العربي القديم، الإشاريات أنموذجاً

[1] سعيد أرديف*، [2] زيان محمد

[1] جامعة محمد الأول– وجدة (المغرب)، [2] جامعة ابن طفيل – القنيطرة (المغرب)

Signs of deliberative applications in the ancient Arabic linguistic lesson dièctics as a model

[1] SAID Ardif *, [2] MOHAMED Zian
https://orcid.org/0009-0005-0733-2942

[1]Mohammed I University, Oujda (Morrocco), saidardif85@gmail.com
[2] Ibn Tofail University, Kenitra (Morrocco), ziyannemohamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/09 تاريخ القبول: 2023/04/06 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص البحث:

كثر الحديث في السنوات الأخيرة حول طبيعة العلاقة بين النحو والتداولية أو بعبارة أخرى علاقة التراث اللغوي العربي باللسانيات، وارتبط ذلك بكيفية التعامل مع التراث اللغوي العربي القديم، هذا التراث الذي يعدُّ مكونًا محوريًّا في الثقافة العربية الكلاسيكية والمعاصرة، والذي لا يزال صامدًا أمام أحدث النظريات اللسانية؛ لما قامت عليه نظرية النحو العربي من أصول وضوابط أرساها النحاة في دراسة الظاهرة اللغوية وتحليلها، ولعل من أبرز مقومات هذه النظرية ما شاع في كتب أصول النحو؛ مثل: السماع، والقياس، والتعليل فضلًا عن الاستقراء والاستنباط والتصنيف وغيره.

ولذلك فإن بحثنا هذا يراهن على استقراء مختلف القواعد والمبادئ العلمية التي قام عليها الدرس اللغوي العربي القديم، ومقابلة ذلك بمختلف النظريات والقوانين العلمية التي أفرزتها الدراسات اللسانيات الغربية المعاصرة في مختلف أبعادها التركيبية والدلالية والتداولية، مركزين في ذلك على مكون الإشاريات باعتباره شاهدا وحجة قوية في طرحنا، لنقدم في الأخير تصورا موضوعيا حول تراثنا اللغوي الزاخر بعيدا عن كل أحكام القيمة أو إقحام للذاتية.

الكلمات المفتاحية: النحو– التراث اللغوي العربي– اللسانيات التداولية– الإشاريات.

Abstract:

We recently spotted a relationship problem of Arab linguistic heritage to linguistics. This heritage which is still standing up to the latest linguistic theories;

* المؤلف المرسل.
* **Corresponding author**.

The underlying origins and disciplines of the theory of Arabic grammar established by the sculptor in the study and analysis of the linguistic phenomenon. One of the most important features of this theory is what is common in the textbooks of the grammar.

So our research is betting on extrapolating the various scientific norms on which the ancient Arabic linguistic lesson was based. and to counteract this with the various theories and scientific principles defined by contemporary Western linguistics in their various synthetic, semantic and deliberative dimensions, Focused on " the deictic expressions " as a witness in our dissertation, Finally, let us present an objective perception of our linguistic heritage that is abundant away from all provisions of value or subjectivity.

Key words : Grammar - Arab Linguistic Heritage - Deliberative linguistics - the deictic expressions.

مقدمة:

اللغة خاصية إنسانية مكنت الإنسان من تجاوز حدود العالم المادي الذي يطوق أعناق باقي الكائنات الحية، ليبني عالما رمزيا جديدا منفصلا عن العالم المادي الذي يدرك به وجوده وواقعه على السواء. كما تكمن أهميتها أيضا في كون الإنسان قد أودع فيها عالماً خاصاً به؛ لكشف كوامن ما بقي من العوالم الخارجية الأخرى، وينصب نفسه سيدا عليها كما تقتضي خلافته في الأرض.

هكذا شكلت الشبكة الرمزية (فن– لغة...) النسيج المعقد للتجارب الإنسانية، تزداد رهافة كلما ازداد التقدم الإنساني في الفكر والتجربة، لدرجة أن كثيرا من المفكرين أعادوا حدَّ الإنسان وعرفوه من جديد بكونه حيواناً رامزاً[1].

وباعتبار التراث اللغوي العربي مدونة لغوية صادرة عن مجتمع لغوي ممتد الأطراف بين المشارق والمغارب، وثروة لفظية نتاج ثقافة عاشت قرونا طويلة من الأوج والازدهار، ما تزال تنتمي إلى مجتمعها إلى اليوم – محافظة بذلك على فرادتها وتميزها المستمد من خصوصياتها الحضارية والتاريخية–؛ فإن أي حديث عن فقه اللغة وعلومها اليوم لا ينبغي أن ينحصر فيما تصرح به أمهات الكتب الرائدة في هذا المجال، وأن لا يكتفي بما تقدمه من أقسام موضوعاتية ومنهجية لعلوم اللغة من صوت وإملاء وصرف ونحو ودلالة وبلاغة وبيان وغيرها؛ بل إن تناول الدرس اللغوي العربي القديم من منظور علمي معاصر لا بد أن يفصح عن كثير من المعالم المضمرة لمقاربات لسانية متطورة فسر عنها الباحثون الغربيون وقدموها علوما متكاملة الأركان من حيث الموضوع والمنهج خلال الفترة المعاصرة.

ويعتبر بحثنا هذا قراءة علمية نقدية في التراث اللغوي العربي اعتمادا على منهجي الاستقراء والتحليل، كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في فتح نوع من الحوار مع ثقافتنا العربية الأصيلة؛ لإماطة اللثام عن مجموعة من الأنساق

العلمية والمعرفية السائدة لدى علماء اللغة في العصر الوسيط، وذلك اعتمادا على آثارهم الخالدة في ثنايا المصادر والمراجع أمهات الكتب، غير أننا لن نقف على تتبع بوادر جميع النظريات والمناهج التي قُدمت فيها، لأن ذلك يستحيل الإحاطة به ولو أفنينا في ذلك العمر كله، بل ننتقي نماذج لمبادئ علمية محددة، تلك التي تتأسس عليها ألفاظ المشيرات أو الإشاريات اللغوية من ضمائر وأسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان ذات الطابع العام. وهكذا نهدف ونتطلع إلى استجلاء هذه المبادئ والأسس العلمية التي تحكمها في التراث اللغوي العربي ومقارنة ذلك بمبادئ اللسانيات التداولية البرغماتية والحجاجية المعاصرة التي تتعدى في تحليلها المعطيات المتعلقة بالأنساق اللغوية إلى الأنساق الخارجة عن اللغة والمحيطة بظروفها وبسياقاتها. وسننطلق من بعض الإشكالات الفكرية واللسانية المؤطرة لموضوعنا، من أهمها: هل يمكن اعتبار معالم التداولية في الدرس اللغوي العربي القديم مقاربة لسانية قائمة بذاتها، أم أنها شذرات علمية لم تكتمل بعد — موضوعا ومنهجا– لتفصح عن ذاتها كمقاربة علمية قائمة بذاتها؟ ثم ألا يمكن الاعتماد على هذا التراث الزاخر للتقدم في مجال البحث اللساني دون اعتماد النظريات الغربية مرجعا يحتذى به في كل إبداع لساني؟

هكذا خضنا غمار هذا البحث المتواضع منطلقين من دراسات سابقة في الموضوع تعود لباحثين متخصصين في علوم اللغة من مختلف الأقطار العربية والإسلامية، وكنماذج منهم الدكتور أحمد المتوكل في "اقتراحات في الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي" والدكتور طه عبد الرحمان في "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" والدكتور مسعود صحراوي في "التداولية عند العلماء العرب" والدكتور صبحي الصالح في "دراسات في فقه اللغة" والدكتور باديس لهويمل في "إرهاصات التداولية في التراث اللغوي العربي" والدكتور سعيد حسن بحيري في "مواقف خاصة بالنظرية اللغوية في القرن العشرين" والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في "اللسانيات واللغة العربية" والدكتور عبد السلام المسدي في "اللسانيات وأسسها المعرفية" والدكتور كريم زكي حسام الدين في "أصول تراثية في علم اللغة". ثم قسمنا عملنا إلى مبحثين كبيرين يتعلق الأول بمفاهيم لابد لها من إيضاح والثاني يتعلق بالبعد التداولي في الدرس اللغوي العربي القديم بمطلبيه العام الذي يبحث في مجمل ظواهر اللغة والخاص الذي يبحث في الإشاريات اللغوية، تتصدرهما مقدمة البحث وتعقبهما خاتمة ومراجع في الموضوع. هذا ويحدونا الأمل دائما أن تكون باكورة بحثنا إضافة نوعية لما سبقه من أبحاث، وما توفيقنا إلا بالله العظيم.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية لا بد لها من إيضاح

مدخل:

لقد اختلف الباحثون والمهتمون بعلوم اللغة إزاء العلاقة التي تربط التراث اللغوي الذي تزخر به اللغة العربية مع اللسانيات المعاصرة التي ازدهرت في البيئة الغربية، وصاروا في ذلك شيعا ومذاهب شتى، وذلك راجع بالأساس إلى تبايُن واختلاف تصوُّرات وقناعات اللُّغويين العرب تجاه الموروث اللُّغوي العربي من جهة، وكيف تم استدماج وفهم وتلقي جملة من المبادئ العلمية من اللسانيات الغربية، فهذا اللغوي عبدالقادر الفاسي الفهري — من المتأخرين– يرى أن من مشكلات البحث اللساني الوصفي العربي، ادِّعاء المنهجية والعلمية، فاللسانيُّون الوصفيُّون العرب ربطوا المنهج الوصفي بالعلمية، ونفوا ذلك عن سائر المناهج، يقول: " فتمام حسَّان، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلة، ونظرية العامل، والإعراب التقديري، وعددًا من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج عن شيء ملاحظ إلى شيء مجرد؛ بدعوى أن هذه الأشياء – في نظره – ليست من العلم، وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدَّى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة "[2]. هكذا قامت البنيوية عند العرب على فكرة الوصف الخارجي للظواهر اللغوية دون تقديم أي تفسير أو تعليل لها، وهذا ما دفعها إلى رفض العديد من الموضوعات والقضايا والمفاهيم التي كانت موجودة في الدراسات النحوية العربية القديمة القائمة على أساس منطقي عقلي فلسفي، وهكذا حين يؤلف اللسانيون الوصفيون العرب في اللسانيات، نجدهم يكتبون مصنفات في نقد النحو وإعادة وصف اللغة العربية القديمة، ولا يشعرون بأنهم معنيُّون بدراسة اللغة العربية المعاصرة أو بحل مشكلاتها[3].

والحق أن التراث اللغوي العربي القديم قائم على العقل، ولم يكن يوما وعيا لسانيا سطحيا صالحا للوصف فقط، ولقد أثمرت جهود فقهاء وعلماء اللغة فكرا لغويا وصرحا متينا استفادت منه مختلف الشعوب والحضارات الإنسانية. يقول عبده الراجحي: "إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانة الجانب –العقلي–، ووجود الجانب العقلي في النحو، وبخاصة في مظهره المنطقي كان عنصرًا أساسيًّا من عناصر النقد الذي وجهه الوصفيون إلى النحو التقليدي، ومن ثم وجهه المحدثون إلى النحو العربي"[4]. هذا ونجد ما يؤكد هذا الطرح العقلاني أيضا بالنسبة لبناء اللغة في اللسانيات الغربية المعاصرة، إذ تؤكد أن تراكيب الجمل في أي لغة كيفما كانت لا يخضع للعفوية أو العبثية، بل إن هناك منطقاً خاصاً [5] باللغات الطبيعية – وإن اختلف عن المنطق الوضعي– تخضع له اللغة على مستوى التركيب [6]، وفي كل مستوياتها الباقية أيضا.

ومهما يكن الخلاف بين الباحثين فإن في تراثنا اللغوي والنحوي ما يؤكد اهتمام النحاة بالبعد التداولي للظاهرة اللغوية، وذلك من خلال إشارات كثيرة وردت هنا وهناك مبثوثة في بطون الكتب [7]. حيث كان المفكرون العرب

والمسلمون يعتبرون علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة لا تقل أهمية عن العلوم الشرعية كأصول الفقه والفقه والتفسير والحديث [8]، فاهتموا بدلالة الألفاظ [9]، بل إنهم كانوا يعتبرون اللغة العربية من صميم العلوم الشرعية، وقالوا فيها بقواعد السماع والقياس كما قال الفقهاء في علوم الدين[10].

وبذلك حقق البحث في اللغة العربية طفرة مهمة وأصبح يشمل مساحة شاسعة من العلوم يتحاور فيها المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والنقد الأدبي والبيان والتفسير[11]، وقد برهن علماء العرب على أن حرصهم على اللغة العربية وسعيهم للتشدد في قواعدها، ما كان إلا لحفظ لغة القرآن[12] ليظل حاضراً ومقروءاً ومفهوماً بين الناس.

كما أظهر كلٌّ من عبد القاهر الجرجاني ورضي الدين الأستراباذي عناية كبيرة بالارتباط التداولي في اللغة العربية، بين الأسلوب – خبراً كان أم إنشاءً – والمعنى البلاغي، ووظيفته التواصلية، مع حرصهما الكبير، والمتكرر على الاهتمام بالمعاني، والأغراض التواصلية والإبلاغية المتوخاة من الخطاب. ويعد ابن خلدون الشخصية المثلى في دراسة التصور التداولي العربي، فقد نظر إلى الغاية من دراسة الأدب، ورأى أنّ امتلاك اللغة يجب أن يكون لغاية الإبانة، والإفهام، وهو هدف التداولية. وقد ميّز ابن خلدون بين النحو العلمي والنحو التعليمي؛ إذ دعا إلى أن تُقتصر مهمة النحو على حصول الملكة اللسانية عند المتعلم، مركزا على الوظيفة التداولية للنحو، يقول:" إنّ العلم بقوانين الإعراب، إنما هو علم بكيفية العمل بتلك القوانين..... لكنهم أجروها على غير ما قُصد بها، وأصاروها علما بحتا، وبَعُدوا عن ثمرتها "[13].

المطلب الأول: مفهوم النحو:

النّحو في اصطلاح النحاة هو العلم الذي تُعرف به الضوابط التي تحكم التراكيب اللغوية، ويترتب عليها صحة الكلام وسلامة الإعراب، يقول ابن جني: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة...وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك: قصدت قصدا"[14]. فالنّحو ليس مجرد مقياس شكلي يعتمد عليه تصويب الكلمات والتراكيب، وإنما هو تدرب على طبيعة الكلام العربي للتحكم في صياغته اللفظية والدلالية معا ، ولقد كان ابن جني على درجة كبيرة من الوعي حين عرّف النّحو بقوله السابق : "أما حدّه فهو انتحاء سمت كلام العرب"، فلننظر إلى قوله هذا ليتبين لنا أنه يريد احتذاء كلام العرب في طبيعة نطقها وكيفية صياغة تراكيبها من حيث الإعراب والدلالة معا، ولننظر إلى قوله : "ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة"، والفصاحة عند ابن جني هنا هي أن يتوصل الناطق باللسان العربي إلى اختيار ألفاظه، وصياغة تراكيبه، وفصاحة لسانه وفق ما كان مألوفا من قَبْلُ لدى العرب، فيحصل التواصل ويبلغ المتكلم القصد . ومازال المتأخرون من علماء اللّغة والبلاغة معا يشعرون بأهمية النّحو لمعرفة اللّغة والوقوف على دلالاتها المختلفة، إيمانا منهم بأن النص العربي الفصيح،

وفي قمّته القرآن الكريم لا يتوصل إلى دقائق معانيه، وخواص تراكيبه، واستجلاء دلالاته، إلاّ بالتعمّق في فهم النّحو، وتجاوز البنى السطحية التركيبية إلى الدلالات الباطنية التقديرية، كذلك يقول السكاكي : "اعلم أن علم النّحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء تلك الكيفية"[15]. كما أن كثيراً من الأحكام النحوية تخضع لعنصر (قصد المتكلم)؛ بحيث يتوقف نوع الحكم الإعرابي للمفردة أو للتركيب على نوع القصد، بل إن هناك أبواباً نحوية تقوم بكاملها على هذا العنصر التداولي المهم، مثل باب الاستغاثة، وباب الندبة، ومن مظاهر تحكم (القصد) في الحكم النحوي، كثرة المصطلحات النحوية التي اعتمد في إطلاقها عنصر القصد، من مثل: الاختصاص، والعرض، والتحذير، والنكرة المقصودة، ...و من أوضح الأمثلة على ذلك الإشاريات ونعني بها تلك التعابير الإشارية التي لا يتحدد معناها إلا داخل السياق.

المطلب الثاني: مفهوم التداولية:

تُعد التداولية من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر، فبعدما كانت اللسانيات تقصر أبحاثها على الجانبين البنيوي والتوليدي؛ وتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية (جانب بنيوي)، وكذا وصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية المتحكمة فيه (جانب توليدي)، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ" لسانيات الاستعمال "ولعل هذا ما جعلها أكثر دقة وضبطا، حيث تدرس اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين[16]. وهكذا تعددت تعاريف التداولية بتعدد وجهات نظر المشتغلين والمهتمين بها، وسنورد بهذا الصدد بعض التعاريف في اللسانيات الغربية واللسانيات العربية.

يرجع أقدم تعريف للتداولية إلى الأمريكي تشارلز موريس 1938م: " إن التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات، و اقترح رودولف كارناب سنة بعد ذلك التاريخ أن يدعو علم التخاطب – التداولية – بأنه حقل البحوث التي تأخذ في اعتبارها نشاط الإنسان الذي يتكلم أو يسمع العلامة اللغوية وحالته ومحيطه"[17]، وترى فرانسواز أرمينكو أن "التداولية تتطرق للغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معاً"[18]، كما خلص الباحثان (Harnich و Bakh,1979) إلى أن هناك كثيرا من الوسائل النظرية ينبغي أن تُضاف إلى علم اللغة المعاصر بما يضمن التنوع الكامل للاتصال اللغوي المتمثل في نظام الحدث الكلامي[19] الذي يُترجم الأغراض النفعية البرغماتية في الاتصال اللغوي.

أما اللسانيات العربية قد عرفت مفهوم التداولية في سبعينيات القرن العشرين، يقول الدكتور طه عبد الرحمن رائد التداولية عند العرب: " إني وضعت هذا المصطلح – يعني التداولية – منذ سنة (1970)، في مقابل (pragmatique)ولو أن التداوليين الغربيين علموا بوجود هذه اللفظة في العربية لفضلوها على لفظة (pragmatique)، لسبب واحد، وهو أنها لا توفي بالمقصود من علم التداول، فلفظة التداول تفيد في العلم الحديث

الممارسة... وتفيد أيضا التفاعل في التخاطب"[20]، ويذهب مسعود صحراوي إلى أن التداولية ليست علماً لغوياً محضاً، وإنما " علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره [21] " فهي إذن الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللغوية الذي يختص بتحليل عمليات الكلام بصفة خاصة، ووظائف الأقوال اللغوية، وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام. وبهذا فالتداولية "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه وطرق وكيفية استخدام العلامات اللغوية بنجاح"[22].

المطلب الثالث: مفهوم الإشاريات (dièctics):[23]

لقد قامت فكرة هذا البحث على تناول الإشاريات بوصفها خاصيَّة لغويَّة تمتلكها بنية النَّص وتشترك في ربط أجزائه وانسجامها، ولكونها من أهمّ الوحدات اللُّغويَّة التي يرتبط استعمالها بالنَّص، ويتحدَّد معناها من خلال السياق، كما أنه لا يمكن أن تتم عملية التخاطب بين المتكلّم والمتلقي دون وجود هذه الإشاريات، (الأنا) المتكلّم، و(هنا) المكان، و(الآن) الزمن.

الإشاريات في اللغة من مادة (ش.و.ر) جاء في لسان العرب لابن منظور تحت مادة (شور): "أشار عليه بأمر كذا: أمره به، وأشار الرجل يشير إشارة، إذ أومأ بيديه ويقال شورت إليه.... لوّحت إليه.... وأشار يشير إذا ما وجه الرأي"[24].

والإشارة "هي ما يدل على أي شيء يتعين من جهة بموضوع، ويثير من جهة أخرى فكرة معينة في الذهن، ويوجد فيها القصد في التواصل"[25].

وأما الإشاريات في الاصطلاح فهي "مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام، من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان حيث ينجز الملفوظ الذي يرتبط به معناه ومن ذلك: الآن، هنا، هناك، أنا، أنت، هذا، هذه..... وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلي موضوعها بالإشارة إليه"[26].

يفهم من هذا الكلام أن الإشاريات تحيل على أطراف التواصل من: متكلم ومستقبل، ومرسل ومرسل إليه، بالإضافة إلى الضمائر المنفصلة والمتصلة (أنا–أنت– نحن–أنتم، ت، ـها،...)، وأدوات التملك المتعلقة بضمير المتكلم وضمير المخاطب (كتابي، كتابك، كتابنا، كتابكم...)، وأسماء الإشارة (هذا–هذه– ذلك– تلك...)، وظروف الزمان والمكان (هنا–هناك–اليوم– الآن– البارحة– في يومين، هذا الصباح، إلخ...)، بل عن كل المؤشرات اللغوية التي تعين الشخوص والأشياء من قبل المتكلم.

المبحث الثاني

البعد التداولي في الدرس اللغوي العربي القديم

المطلب الأول: التداولية في عموم عناصر الدرس اللغوي العربي القديم:

إذا أردنا أن نضع تصورا واضحا للبعد التداولي في التراث اللغوي العربي فعلينا أن نعود إلى أصول العلاقة بين اللفظ والمعنى في تراثنا اللغوي والأدبي حيث انقسم العلماء ما بين فريق ينتصر للفظ كالجاحظ حيث يقول: " والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والقروي، والبدوي والقروي، إنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع وجودة السبك "[27] . وفريق يذهب إلى القول بالمعنى كابن رشيق الذي يقول: " اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه كارتباط الروح بالجسم: يضعف بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصاً للشعر وهجنة عليه... فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ مواتاً لا فائدة فيه"[28]، وفريق ثالث ذهب إلى رفض التفريق بين اللفظ والمعنى كعبد القاهر الجرجاني.

ومع نضوج قوانين الجملة واتضاح معالمها وأبعادها اتجه الدرس اللغوي إلى دراسة معاني الألفاظ في مستوى جديد حيث تدرس الألفاظ في سياقاتها، مفرقا بين المعنى وصورته كما نلاحظ نضوج هذا المستوى في كتابات عبد القاهر الجرجاني ونقضه لتمييز اللفظ عن المعنى وجعل الأفضلية لصورة المعنى في السياق لا للفظ في ذاته، حيث يقول:" والذي له صاروا كذلك أنهم حينَ رأَوهم يُفردون(اللفظَ) عن (المعنى) ويجعلونَ له حُسناً على حدةً، ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا: إن منه ما حسن لفظه ومعناه، ومنه ما حسن لفظه دون معناه، ومنه ما حسن معناه دون لفظه، ظنوا أن للفظ من حيث هو لفظ حُسنا ومزيّة ونبلا وشرفا وأن الأوصاف التي نحلوه إياها هي أوصافه على الصحة، وذهبوا عما قدمنا شرحه من أن ذلك رأيا وتدبيرا، وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي هو الغرضُ وبين (الصورةِ) التي يخرجُ فيها فنسبوا ما كانَ منَ الحُسْنِ والمزيَّة في صورةِ المعنى إلى اللفظِ"[29].

أكثر من هذا فقد تجاوز علماء العرب مرحلة الدراسة الوصفية إلى مرحلة الدراسة التأثيرية، كما تجاوز مرحلة العلاقة بين الألفاظ وبعضها إلى العلاقة بين الألفاظ ومستعمليها. فنجد عند سيبويه إمام النحاة يعنون بابا بعنوان (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) [30]، يقسم خلاله أحوال الكلام إلى خمسة أقسام:

1-المستقيم الحسن: فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً.

2-المحال: فأن تنقض أول كلامك بآخره: فتقول: أتيتك غدا، سآتيك أمس.

3-المستقيم الكذب: فقولك: "حملت الجبل، وشربت ماء البحر" ونحوه.

4-المستقيم القبيح: فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا.

5-المحال الكذب: فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس[31].

ويلاحظ من خلال هذا التقسيم اعتبار عنصر خارج النص اللغوي وهو (الاستعمال)، فنراه لم يحكم على العنصر الثاني بصدق أو كذب نظرا لعدم وجود معنى له في الاستعمال إلا إذا كان من باب اختراق قاعدة (الكيف) ويكون بغرض الدعابة أو الاستحالة ونحوها، كما يلاحظ مقبول إدريس ما يطلق عليه (اللحن التداولي) حيث إن العادة جرت " أن ينسب اللحن (الخطأ) أو يضاف إلى اللغة، ويقصد به غالبا خرق جانبها النحوي أو الصرفي في بعض الأحيان، غير أن هذا اللحن قد يعتري مستويات عدة على جهة التوسع، ومن بينها المستوى التداولي"[32]، أما ابن جنى فيعتبر (الاستعمال) أحد المبادئ الأساسية الحاكمة على اللغة حيث يرى أن " الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه"[33]، وفي تعريفه اللغة بكونها " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم "[34] يلمح الدكتور محمود فهمي حجازي إلى ميزتين في هذا التعريف الموسوم بالدقة وهما: " الطبيعة الصوتية للغة، كما ذكر وظيفتها الاجتماعية في التعبير ونقل الفكر"[35] فنلاحظ ربط ابن جني بين اللغة والاستعمال التداولي، وأن وظيفتها هي التعبير عن أغراض المتكلمين للمستمعين، فاللغة هي علاقة قائمة بين الألفاظ ومستخدميها، ويؤكد ذلك بقوله: " اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة... وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعادتهم في استعمالها"[36] .

كما نجد البعد التداولي حاضرا بقوة عند علماء الأصول فهذا الشاطبي يبين أن " كل عاقل يعلم أن مقصود الخطاب ليس هو التفقه في العبارة، بل التفقه في المعبَّر عنه وما المراد به، هذا لا يرتاب فيه عاقل "[37]، ثم يؤكد أن المعتبر عند الأصوليين في الأحكام هو المعنى في الاستعمال لا الوضع الفردي حيث يقول:" اعتبروا صيغ العموم بحسب ما تدل عليه في الوضع الإفرادي، ولم يعتبروا حالة الوضع الاستعمالي، حتى إذا أخذوا في الاستدلال على الأحكام؛ رجعوا إلى اعتباره: كل على اعتبار رَآهُ، أو تأويل ارتضاه، فالذي تقدم بيانه مستنبط من اعتبارهم الصيغ في الاستعمال، بلا خلاف بيننا وبينهم، إلا ما يفهم عنهم من لا يحيط علما بمقاصدهم"[38].

ولم تكن الملامح التداولية عند الشاطبي بهذا الوضوح فحسب؛ بل نراه في تقسيم دلالة الألفاظ على المعاني ينطلق من خلفية تداولية واضحة حيث يقول:" للغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران:

أحدهما :من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية.

والثاني :من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة.

فالجهة الأولى :هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون أخرى، فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأتّى له ما أراد من

غير كُلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين – ممن ليسوا من أهل اللغة العربية– وحكاية كلامهم، ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجهة الثانية :فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار، فإن كل خبر يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك الإخبار، بحسب الخبر والمخبر والمخبر عنه والمخبر به، ونفس الإخبار، في الحال والمساق، ونوع الأسلوب: من الإيضاح، والإخفاء، والإيجاز، والإطناب، وغير ذلك"[39].

تلك بعض ملامح النظر التداولي في التراث العربي، وهي تماما كما نجدها في اللسانيات الغربية المعاصرة، فمثلا عند مؤسسي التداولية (أوستين وسيرل) نجدهم يتحدثون عن مختلف أفعال الكلام، وعن فكرة اتجاهات المطابقة Ajustement التي تعني العلاقة التناظرية[40] Symétrie بين المتطابقين تزامنيا، أي بين القول والعالَم وبين العالَم والقول، ليهتديا إلى أنه يمكن الكشف عن جوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب أي عن متضمنات القول[41] باستعمال المعطيات اللغوية وغير اللغوية.

ويعتبر موضوع (الإشاريات) من المواضيع التي يتبلور فيها البعد التداولي بشكل جلي وواضح، ذلك أنها تحدد الظروف الخاصة للتلفظ، وتبين الشروط المميزة لفعل القول، وذلك ضمن سياق تواصلي معين. ومن ثم لا يتحدد مرجع هذه القرائن والمعينات الإشارية دلاليا وإحاليا إلا بوجود المتكلمين في وضعية التلفظ والتواصل المتبادل، فلا يرتفع عنها الإبهام ويحصل لها التعيين إلا " بتحديد مراجع الألفاظ وأثرها في الخطاب.... بما في ذلك طرفي الخطاب، وبيان دورهما في تكوين الخطاب ومعناه وقوته الإنجازية"[42] فهي تربط الخطاب بسياقه، وبدراسة العلاقات الرابطة بين الملفوظ ومقتضاه، أي بين الكلام والقصد منه بالاعتماد على سياق التلفظ، وبدراسة أفعال الكلام وبمفهوم الإنجازية.

المطلب الثاني: البعد التداولي في الألفاظ الإشارية العربية:

ترجع أصول البعد التداولي في الإشاريات إلى بدايات النظر العلمي في نظام اللغة، خاصة النتائج التي توصل إليها فرديناند دي سوسير في أبحاثه اللسانية التي خص بها العلامة اللغوية باعتبارها "الوحدة اللغوية المتكونة من دال ومدلول، الدال هو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية والمدلول هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدال"[43] بالإضافة إلى أعمال العالمين الإنجليزيين أوجدن وريتشاردز اللذان اشتهرا بمثلثهما الذي يميز عناصر الدلالة بدءا بالفكرة أو المحتوى الذهني، ثم الرمز أو الدال، وانتهاء إلى المشار إليه أو الشيء الخارجي.

– الكلمة الفكرة أو المحتوى الذهني/ الشيء الخارجي أو المشار إليه/ الرمز أو الدال.

إن هذا التقسيم المتميز للمعنى يعد خطوة جريئة في عصر دي سوسير، حيث أعطى للمبحث الدلالي نفساً جديداً سوف تتولد عنه نظريات جديدة وأفكار مهمة. كما أن الدراسات الدلالية التي اضطلع بها العلماء المتأخرون تدور كلها في فلك مثلث أوجدن وريتشاردز، ذلك أنها تناولت في مباحثها وبتحليل عميق أحد عناصر المثلث أو اثنين أو ثلاثة، كلها استناداً على أن "معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وهنا يوجد رأيان:

أ-رأي يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه.

ب-رأي يرى أن معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه.

فدراسة المعنى على الرأي الأول تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث وهما جانبا الرمز والمشار إليه. وعلى الرأي الثاني تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية[44]

وعلى أساس هذا التقسيم نشأت نظريات المدلول، كما برزت نظريات عكفت على دراسة الإشارة اللغوية وأحصت أقسامها، وفي إطارها نشأت فكرة العلامة أو السمة مما ساهم في ميلاد علم جديد هو علم العلامة أو السيميولوجيا، مما فتح المجال واسعا أمام الباحثين لتجاوز ثنائية (الدال و المدلول) بإضافة عنصر ثالث يكمن بالأساس في المراجع الموجودة في العالم الخارجي وتبرز دلالة ما لصيغة معينة بواسطة مجموع العلائق المتشابكة بين جملة الأوضاع، يقول اللغوي الفاسي الفهري: " المكان الطبيعي للمعنى هو العالم الخارجي لأن المعنى يبرز في العلائق المطردة بين الأوضاع، والمعنى اللغوي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة للعالم، عالم مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات"[45]. وحقيقة أن الدلالة لا يتم التعرف عليها معجمياً وإنما مروراً برصد جملة العلائق التي تحددها الأوضاع في العالم الخارجي، إذن "الفكرة الرائدة في دلالة الأوضاع هي أن معنى جملة يتحدد بعلاقة الكلام والوضع الموصوف"[46].

وأثناء تأويل هده العلاقات لا بد من استحضار جملة من نظريات الخطابة التفاعلية [47] ومبادئ الاستلزام المنطقي والحواري التي تتأسس عليها اللسانيات التداولية البرغماتية. وإذا ما قصرنا النظر على مبدأ الملاءمة، ومتى ما استحضرناه وحده فهو يكفي لنجد أنفسنا نتكلم إما عن ملاءمة (ملفوظ، سياق) أو ملاءمة (ملفوظ، خطاب) أو ملاءمة (شخص، سياق). وقد أضحى هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية في التحليل التداولي للخطاب خصوصا عند غرايس[48]. بحيث نتحدث عن الملاءمة متى "وجدت علاقة تربط الملفوظ بالسياق وبوضعية الخطاب .... ونقول بعدم ملاءمتها كلما انتفت العلاقة بينهما وبين وضعية الخطاب أو السياق "[49].

ولا تخرج الإشاريات عن هذا الاتجاه لارتباطها بسياق التلفظ، وتعد من التطبيقات الأولى التي عكفت اللسانيات التداولية الكلاسيكية على دراستها[50]، كما قد عدها (هانسون Hansson) من تداوليات الدرجة الأولى.

والمقصود بالإشاريات هي تلك الإحالاتُ على المراجع التي يريد المتكلم تبليغها إلى المخاطب بقرينة أحوال التخاطب المقامية والسياقية، والمقصود بالسياق في هذه الدرجة "الموجودات، أو محدّدات الموجودات، ومن ثمّ فالسياق الوجودي الإحالي هو: المخاطبون، ومحدّدات الفضاء والزمن"[51]، ويعود الفضل إلى اللساني الفرنسي (جان كلود ميلنر Jean Claude Milner) في اقتراح نظرية لسانية في الإحالة الإشارية، والتي حاول من خلالها تعيين حدود التحليل اللساني في إسناد المراجع وتفسير ما تشكوه من نقص التعابير الإحالية، ويميّز (ميلنر) بين " إحالة حاصلة لتعيين

مرجع العبارة، وإحالة محتملة لتعيين دلالته المعجمية. وإذا كانت لتعبير إحاليّ إحالة محتملة بمعزل عن استعمالها فإنّه لا يتسنى مقابل ذلك أن تكون له إحالة حاصلة إلا عند استعماله. فلا يمكن أن نسند مرجعا ـ أي إحالة حقيقية ـ إلى تعبير إحالي إلا متى ما ظهر هذا التعبير في قولٍ أنتجه المتكلّم "[52].

وسأقتصر في هدا البحث على الضمائر الشخصية، وأسماء الإشارة، وظروف الزمان والمكان، لأثبت حضور التوجيه التداولي في الدرس النحوي.

أ- الضمائر الشخصية:

تعرف كتب النحو الضمائر الشخصية بأنها نوع من الكنايات، " فكل مضمر مُكَنًّى [حسب البصريين]، وليس كلُّ مُكنّى مضمرا، فالكناية إقامة اسمٍ مقامَ اسمٍ توريةً وإيجازًا، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكيت وكيت...، وإذ كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة، كانت المضمرات نوعًا من الكنايات "[53]، ولما كان الضمير الشخصي (أنا، أنت، هو...) ضربًا من الكنايات، والكنايات جنسٌ من التلميح المغني عن التصريح، فقد نعت طه عبد الرحمان الكنايات بالمضمرات، وعمِل على بحث الظروف التي تلابس الإضمار، وقسمها إلى: أسبابٍ داعية لذلك، وشواهدٍ دالة في كتابه (التكوثر العقلي)، وفي قوله مُجمِلاً بعدَ تفصيلٍ : "... أنَّ للإضمار في الدليل أسبابا وأدلّةً [شواهد] مختلفةً، أمَّا الأسباب فهي: الاحتراز من التطويل، والقصد إلى الإيجاز، والعلم السابق بالمضمر، والقصد إلى التّدليس، وأمَّا الأدلّة فمنها الأدلّة القولية التي تشمل الأدلّة اللفظية والسياقية، ومنها الأدلّة التي تتعلّق بالمستدَل له، وبالعالم الخارجي، وبالمعرفة المشتركة على اختلاف أقسامها من معرفة لغوية وثقافية وعملية وحوارية "[54]. ومن خلال عرض أسباب الإضمار وأدلته الشاهدة عليه يتجلى واضحا المجالُ التداوليُّ في صريح نصّها ومقتضيات تضاعيفها؛ ومن ذلك مراعاة ظروف الاستعمال اللغوي ممثّلة في (الاحتراز عن التطويل) التي تراعي حال المتخاطبين...، وممثلةً في (العلم السابق بالمضمر) التي تراعي المعرفة المشتركة للمتخاطبين، كما تتمثّل أيضا في مصطلح (القصد) والعلم بالعالم الخارجي في الأدلة الشاهدة [55].

مع العلم أنّ التداولية هي عبارة عن ربط اللغة بسياقها أثناء الاستعمال، وتُعد الضمائر الشخصية (بصفتها ممثلةً لهُوية المخاطبين) هي النمط الأول من أنماط السياق عند بارهيليل ومونتاك، ومؤدّى هذا النمط السياقي الأول هو " أن السياق الظرفي والفعلي والوجودي والإحالي: وهو هُوية مخاطبين، ومحيطهم الفزيقي، والمكان والزمان اللذان يتمّ بهما الغرض، وكلّ ما يندرج في الدراسة الإشارية. من هنا كان موضوع التداولية عند بارهيليل ومونتاك، هو السياق وما يحويه من أفراد موجودين في العالم الواقعي"[56].

نجد نفس التصور عند النحاة العرب فالأسباب التداولية وأدلّتها واضحةً لا يَعْتَوِرُها غموضٌ أو تلميحٌ، فقد تعامل ابن يعيش (في شرحه لمفصل الزمخشري) مع الضمائر الشخصية بصفتها كاشفةً عن هوية المخاطبين، وهي المحطة الأولى من سياقات النمط الأول (السياق الظرفي والفعلي والوجودي والإحالي) في آليات الاستعمال اللغوي (التداولية)،

وذلك بأنْ عرضَ الظروفَ الملابسةَ لأسبابِ استعمالِ الإضمارِ؛ حيث ردّها إلى عامل الإيجاز، أو ردّها – بتعبير د. طه عبد الرحمان – إلى الاحتراز من التطويل، والقصد إلى الإيجاز، كما عرضَ ملابساتِ التخاطبِ؛ وذلك عن طريق الأدلة (الشواهد) التي تتعلق بالعالم الخارجي حين التخاطب بقرينة المرجع (وهو صميمُ التداولية)؛ حيث أرجعها إلى الاحتراز من الإلباس بقرينةٍ حاليةٍ، ويتجلى كلُّ ذلك واضحًا في قول ابن يعيش: " وإنّما أتى بالمضمرات كلِّها لضَرْبٍ من الإيجاز واحترازا من الإلباس، فأمّا الإيجاز فظاهرٌ لأنّك تستغني بالحرف الواحد عن الاسمِ بكامِله، فيكون ذلك الحرف كجزءٍ من الاسم، وأمّا الإلباسُ فلأنّ الأسماءَ الظاهرةَ كثيرةُ الاشتراكِ، فإذا قلت: زيدٌ فعلَ زيدٌ، جاز أنْ يُتَوهّم في زيدٍ الثاني أنّه غيرُ الأوّل، وليس للأسماءِ الظاهرةِ أحوالٌ تفترق بها إذا الْتبستْ، وإنّما يُزيلُ الالتباسَ منها في كثير من أحوالِها الصفات، كقولك: مررت بزيدٍ الطويلِ، والرجلِ البزّازِ، والمضمراتُ لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأنّ الأحوالَ المقترنةَ بها قد تُغني عن الصفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلّم والمخاطب والمشاهد لهما، وتقدّم ذكرُ الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم "[57]. إنّ هذا النص ينصُّ صراحة على آليات الاستعمال اللغوي (موضوع التداولية) مُمثلةً في تحديد العنصر الوجودي – هوية المخاطبين –في السياق الظرفي والفعلي والوجودي والإحالي، من جهتي سبب الاستعمال وأدلّته (شواهده)؛ حيث نصَّ على سببِ الاستعمال اللغوي للمضمر (الضمائر الشخصية) بمصطلح الإيجاز، وهو المصطلح الذي تتقاطع دلالته مع دلالة جميع الأسباب التي ذكرها د. طه عبد الرحمان في كتابه التكوثر العقلي ـ كما ذكرنا آنفا ـ : (الاحتراز من التطويل، والقصد إلى الإيجاز، والعلم السابق بالمضمر)، وفي هذا مراعاة للجانب التواصلي الذي ينطلق من تصوّرِ ظروفِ استعمال الضمائر الشخصية، والتي تدعو هيئتها البنيوية إلى الإيجاز وفق مقتضيات السياق القولي والمقامي، كما نصَّ ابن يعيش على أحوال التخاطب أثناء الاستعمال اللغوي للخطاب؛ وذلك من خلال توظيف مصطلح الاحتراز من الإلباس، وهو المصطلح الذي يغطّي مساحة ظروف التخاطب وأحواله المرجعية – وهو جوهر الدرس التداولي .

ولم يتوقف الحضور التّوجيهي للتّداولية في النحو عند هذا الحدّ فحسب، بل امتدّ إلى تقديم آليات التحليل التّداولي القائم على فقه الاستعمال اللغوي للضمائر الشخصية ذاتها،" لأنك لا تضمر الاسم إلا بعد تقدُّم ذكره، ومعرفة المخاطب على منْ يعود، ومن يعني، أو تفسيرٌ يقومُ مقامَ الذّكرِ، ولذلك استغنى عن الوصف، ثمّ العلم ثمّ المُبْهم، وما أضيف إلى معرفةٍ من المعارف، فحُكْمُهُ حُكْمَ ذلك المضاف إليه في التعريف، لأنّه يسري إليه ما فيه من التعريف، ثمّ ما فيه الألف واللام"[58]، فهذا الترتيب بهذه الأدلة الحجاجية يقدّم لمستعمل اللغة العربية (موضوع التداولية) الظروف والملابسات التي تجعله يقدّم معرفةً على معرفةٍ بحسب المقام والظرف المحيط بالمتكلّم، وبحسب درجة عِلم المخاطب بالذات أو بالحدث.

والأكثر عمقًا ممّا تقدّم هو أن تقديم هاته التراتبية على هذا النّحو يدلّ على استعمال ابن يعيش لآليات التداولية الحديثة، وإن كان قد عاش في القرن السابع الهجري؛ حيث إنّه يعتمد في هذه التراتُبية على آلية الاعتداد بعنصر العالم الخارجي أو المرجع الذي تعتمده التداولية في المتابعة التحليلية لأحوال المقام، وقد عبّر عن العالم الخارجي بلفظتي (الحضور والمشاهدة)، جاعلا أولوية الترتيب للمتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب، وفي هذا مراعاة للتطبيق العملي لاستعمالات اللغة سواء تعلّق الأمر بتراتُبية المعارف أم بتراتُبية أعرف المعارف .يقول: " فأَعْرَفُ المضمرات المتكلّم؛ لأنه لا يُوهِمُك غيرَه، ثمّ المخاطب والمخاطب تلو المتكلّم في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفا كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة، حتى قال بعض النحويين كناية النكرة نكرة "[59].

وعليه نستنتج أنّ الإضمار (الإيجاز) والشواهد الدالة عليه بقرينة الحضور والمشاهدة من صميم الدراسة التداولية، بقرينة تعلّقها بالمكوّن الوجودي للنمط الأول من مكوّنات السياق (السياق الظرفي والفعلي والوجودي والإحالي)، كما أنّ عرضه بالحجاج لأعرف المعارف (الضمير)، وعرضه لأعرف معارف الضمير هو تعريفٌ إنجازي بالظروف السياقية لاستعمالات اللغة (موضوع التداولية).

ب–أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة من المشيرات الإحالية، والإحالة ـ عموما ـ هي التي: " تتحدّد من خلال العنصر اللغوي والسياق الوجودي أو الخارجي، ومن ثمّ تمثّل دراسة البعد الإشاري للعلامة اللغوية جزءًا من مقاصد الخطاب"[60]، وهذا ما جعل (ملنرMilner) يقول: " إنّها فاقدة للاستقلالية الإحالية "[61]. و تقوم كتب النحو العربي، بتعداد أسماء الإشارة (ذا، ذي، تا، تي، أولاء....)، وتذكر بناءها وإعرابها وصفًا واستقراءً لكلام العرب دون تفصيل استعماليٍّ لها، بيد أنّ كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش لا يقف عند حدّ الاستقراء والبناء والإعراب، بل يتجاوزها باستخدام آليات سياقية تداولية في شرح المتن، فنجده يطبّق المفاهيم التداولية تطبيقا ينم عن وعي تداولي و إدراك عميق لتطبيقاته.

فنجد ابن يعيش مثلا يستحضر المشار إليه إلى طرفي الخطاب في شرحه لأسماء الإشارة؛ فيقول: "ويقال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير بها إلى كلِّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب فلم يدر إلى أيّها تشير فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس، ومعنى الإشارة الإيماء إلى الحاضر بجارحة، أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيُتعرّف بذلك"[62]، ولا يقف ابن يعيش في تعريفه لأسماء الإشارة بالقرينة الحالية (الإيماء إلى الحاضر بجارحة...) فقط، بل يمضي بعيدا في بيان الفعل التواصلي بالإشارة بين المتكلم المشير والمخَاطب، وفي بيان مدى حاجة الإحالة الإشارية وافتقارها إلى مرجع خارجي حتى تترسّخ دلالته الحاصلة في نفس المتلقي وعقله، فيقول: " الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر، وسائرُ المعارفِ هو أن تختص شخصا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: إنّ أسماء الإشارة تتعرّف بشيئين بالعين والقلب"[63]؛ نلمس في هذا التعريف تميزا بين أسماء الإشارة وسائر المعارف تمييزا استعماليا بأجرأةٍ تداولية تقوم على الآلة المحددة للمرجع في العالم الخارجي؛

أمّا أسماء الإشارة فآلتها البصر لكشف هُوية المرجع للمخاطب، الشيء الذي يدفعنا إلى القول: أنّ شرح ابن يعيش يعتمد آليات تداولية في تقديمه لقواعد النحو العربي، كما أشار ابن يعيش إلى الإشعار بالمعنى البُعدي لأسماء الإشارة من جهة المرجع الخارجي في قوله: " لأنّ حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍ متباعدٍ زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإنْ زادَ بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد، لأنّ قوة اللفظ مشعرةٌ بقوة المعنى"[64]، ومقصود ابن يعيش بإشعار اللفظ بالمعنى، أنّه حين الاستعمال اللغوي للّفظ المكوَّن من اسم إشارة يشعر المخاطب بُعد شُقّةِ المشار إليه، وفي هذا إدراك لقيمة اللفظ في الإيحاء بالمعنى عند الاستعمال.

ج– ظروف الزمان والمكان:

تندرج الظروف الزمانية والمكانية ضمن محددات السياق الإشارية، وتنخرط مع المكوّنات السياقية للدرجة الأولى مع هوية المخاطبين، ومحيطهم الفزيقي، وكلّ ما " يحويه من أفراد موجودين في العالم الواقعي"[65].

وتوصف في النحو بالغايات، والغايات نهاية كلّ شيء، يقول ابن يعيش: " إنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات؛ لأنّ غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، لأنّ به يتمّ الكلام وهو نهايته، فإذا قُطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات"[66]، وإنما وُصفت هذه الظروف بالغايات، وعُرّفت الغايات بمُنتهى مضافه؛ لأنّ الخطاب في أوان استعماله ينتهي زمنُه عند حدٍّ معيّن، كما ينتهي مكانه في حدٍّ معيّن، ولذلك نَسَب ابن يعيش حدودَ الزمان والمكان إلى تمام الكلام، وتمام الكلام نهايته. ومن الآليات التداولية التي استخدمها ابن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري إشارته إلى البُعد الإشاري للزمن أو (ظرف الزمن)، فهو يقول بالزمن الاستعمالي حين ممارسة الكلام أو الخطاب، ولا يقول بـ" الزمن الفيزيقي (المستمر، والأحادي الشكل، والمجزأ إراديا)، ولا بالزمن التسجيلي (زمن اليومية والتاريخ)"[67]، بل نجده يشرح بتقنية الزمن اللساني في جانبه الخطابي أثناء الممارسة الاستعمالية، أو الزمنِ ذي الخصوصية في "ارتباطه العضوي بممارسة الكلام، إذ يتحدّد وينتظم كوظيفة للخطاب"[68]، ومصداق هذا المفهوم التداولي للبُعد الإشاري للزمن ما شرح به ابن يعيش تعريف زمن الظرف (الآن)، في قوله: " وأما (الآن) فلمّا أريد به التعريف البتة لزمت أداته، وأمّا علّة بنائه فإبهامه ووقوعه على كلّ حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى (الذي) و(التي) فاعرفه"[69]، فقوله (وقوعه على كلّ حاضر من الأزمنة) يقتضي انخراطه في الاستعمال كوظيفة استعمالية للخطاب، فإذا استعمل الماضي في الخطاب دلّ توظيف (الآن) على الحاضر في ذلك الخطاب الواردة وقائعه في حكايةٍ عن الماضي، وهكذا مع زمن المستقبل، وفي هذا مراعاة للجانب الاستعمالي للبُعد

الإشاري للزمن، وشرحٌ بحضور التوجيه التداولي، عن طريق تصوّر اتجاهات الزمن المختلفة أثناء إنتاج الخطاب التواصلي بين المتخاطبين.

ويؤكّد ابن يعيش –أيضا –على أنّ الظروف محدّدات الخطاب حين الاستعمال ويصوّر معاني الظرفين (متى/ وأين) بوصفهما محدّدات خطابية في هيئة حوارية بين المتخاطبين، وهو باستخدامه لهذا التمثيل الحواري يشرح متن كتاب المفصل بآلية التوجيه التداولي، فيقول في الظرف الزمني (متى): " وأمّا (متى) فسؤال عن زمان مبهم يتضمن جميع الأزمنة، فإذا قيل: متى الخروج؟، فتقول: اليوم أو الساعة أو غدا، والمراد بها الاختصار، وذلك أنّك لو سألت إنسانا عن زمن خروجه لكان القياس: اليوم تخرج أم غدا أم الساعة، والأزمنة أكثر من أن يُحاط بها، فإذا قلت: متى؟ أغنى عن ذكر ذلك كلّه ..."[70]، فترى في شرح ابن يعيش إقامة حوار تداولي، يحاول من خلاله الشارح تقديم مفهوم الظرف الاستفهامي (متى) بأدوات خطابية تصوّر استعمال المحدّد الزمني (متى) أثناء التداول، وهذا ما قصدناه بالتوجيه التداولي في شرح المتون النحوية، ونجد مثل هذا التحليل التداولي في الظرف الاستفهامي للمكان (أين)، إذْ يقول: "وأمّا (أين) فظرف من ظروف الأمكنة، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام، والغرض به أيضا الإيجاز والاختصار، وذلك أنّ سائلا لو سأل عن مستقرّ زيد، فقال: أفي الدار زيدٌ؟، أفي المسجد زيدٌ؟، ولم يكن واحدٍ منهما، فيجيب المسؤول: بِلا، ويكون صادقا، وليس عليه أن يجيب عن مكانه الذي هو فيه؛ لأنه لم يسأل إلا عن هذين المكانين فقط، والأمكنة غير منحصرة، فلو ذهب يعدّد مكانا مكانا لقصر عن استيعابها، وطال الأمر عليه، فجاءوا بـ(أين) مشتملا جميع الأمكنة، وضمنوه معنى الاستفهام، فاقتضى الجواب من أوّل أمره ... "[71]، وبذلك نرى الأدوات التداولية مستخدَمةً في الاستعمال اللغوي بقرينة السؤال والجواب المفترضيْن عند الاستعمال.

خاتمة:

إن الدعوة إلى عدم فصل دراسة التراكيب النحوية عن الاستعمال والسياق دعوة قديمة، نجد صداها يتردد تلميحا لا تصريحا (مراعاة مقام التخاطب) في الدرس النحوي القديم عامّة، ولا سيما منها كتب الشروح التي لا تقف عند سردية القاعدة النحوية فحسب، بل تتجاوزها إلى تقريب الأصول والمتون إلى الفهوم، بتوظيف مختلف الآليات التداولية المرَاعية لأحوال التخاطب وحيثيات المقام ولآليات لسانية أخرى. هكذا نبتغي الوصول إلى حقيقة التطوّر العلمي في الميدان اللساني بمكوّنيْه اللغوي والبلاغي في الدرس النحوي القديم.

أما في اللسانيات الغربية فقد كانت الدعوة صريحة وجلية، فهذا جورج لاكوف Lakoff قد ناقش (1971م) عدم منطقية فصل دراسة التراكيب النحوية عن دراسة استعمال اللغة[72]، ولعل الحقيقة التي لا تقبل الجدال هي أن معنى الجملة (المعنى الحرفي . أو المعنى النحوي) له أهميته الكبيرة في عملية التحليل التداولي، بمكن القول إذن إن

النحو والتداولية حقلان متكاملان " إن النحو . بوصفه دراسة النظام الشكلي للغة . والتداولية . بوصفها مبادئ استعمال اللغة . حقلان متكاملان في اللسانيات ، فلا يمكن أن تُفهم طبيعة اللغة بدون دراسة كلا الحقلين، ودراسة التفاعل بينهما"[73]، وبذلك تأتي الدلالة خطوة لا غنى عنها في التحليل التداولي للخطاب، يستوى في ذلك الدلالة المتعلقة بالتركيب النحوي والدلالة المتعلقة بمرجع العلامة اللغوية، فالعلامة بوصفها إشارة تشير إلى شيء ما، يرتبط بها ارتباطاً طبيعياً كما هو شأن الدخان بالنسبة للنار والعرض بالنسبة للمرض، هذا عن العلامة بشكل عام، أي في وجودها غير اللساني، أما بالنسبة إلى وجودها اللساني – وهذا ما يهمنا في هذا المقام– فإن الإحالة تتحدد من خلال السياق الوجودي، ومن ثم تمثل دراسة البعد الإشاري للعلامة اللغوية جزءاً من التداولية بوصفها رموزاً إشارية ، فالإشارة فى كلمات: (أنا، هنا) لا تتحقق إلا من خلال السياق، وذلك بمعرفة الملابسات السياقية عن المتحدث والمخاطب والخطاب[74].

فالسياق و المقام أو الاستعمال ليس عنصرا محايدا في إنجاح العملية التواصلية؛ حيث إنّ " الاستعمال ليس محايدا، من حيث تأثيراتُه في عملية التواصل ولا في النظام اللغوي في حدّ ذاته. ومن نافل القول فعلا أن نشير إلى أنّ بعض الكلمات (المشيرات الدالة على الزمان أو المكان أو الأشخاص من قبيل الآن وهنا وأنا) لا يمكن تأويلها إلا في سياقها ... إنّ استعمال الأشكال اللغوية ينتج عنه بالمقابل إدراجٌ للاستعمال في النظام نفسه. فمعنى القول يقوم على شرحٍ لظروف الاستعمال؛ أي لأداء ذلك القول "[75].

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1- إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، سنة 1997م.

2- ابن الأثير ضياء الدين. الأدب السائر في أدب الكاتب والشاعر. تقديم وتعليق أحمد الحوفي وبدوي طبانه. القسم الأول. مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر (د.ت).

3- ابن رشد، نص تلخيص منطق أرسطو. المجلد الثاني كتاب قاطيغورياس أو كتاب المقولات، تحقيق جيرار جيهامي، سلسلة علم المنطق. الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر اللبناني1992م.

4- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت: دار الكتب العلمية لبنان (د ت).

5- ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك. ج1. الطبعة20. القاهرة: دار التراث1980.

6- ابن هشام الأنصاري المصري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الجزءالثاني. .بيروت: المكتبة العصرية 1991م.

7- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، مصر 1952.

8- أبو حامد الغزالي. حجة الإسلام، معيار العلم في فن المنطق. ط2. مصر: المطبعة العربية 1927م.

9- أبو علي ابن سينا. منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق. القاهرة: مطبعة المريد1910.
10-أبو نصر الفارابي. إحصاء العلوم. لبنان: مركز الإنماء القومي 1991م.
11- أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، ط2، بيروت: دار الكتاب العلمية، لبنان 1987م.
12-أرديف سعيد. التعابير اللغوية المسكوكة المتداولة بأمازيغية آيت وراين (شرق المغرب)، دراسة لسانية، بحث دكتوراه مقدم بمختبر الثرات الثقافي والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة 2018م. الناظور: المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث 2021م.
13-إرنست كاسرر. مدخل لفلسفة الحضارة الإنسانية. أو مقال في الانسان. ترجمة إحسان عباس دار الاندلس بيروت 1961.
14-الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان الدار البيضاء المغرب، ط1/1993.
15-باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، ضمن: مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد (7)، جامعة بسكرة، الجزائر 2011.
16-الجاحظ أبو عثمان عمرو، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الأسرة، 2004م.
17- جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، من خلال (العنصر الإشاري والعائد، ترجمة: محمد الشيباني)، ص 374.
18-الجرجاني عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق الشيخ محمد عبده والشيخ محمد الشنقيطي ومحمد رشيد رضا. القاهرة: مكتبة القاهرة1961م.
19- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان (د ت).
20-حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ط1، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، المغرب 2013.
21- دريس مقبول، البعد التداولي عند سيبويه (بحث)، عالم الفكر، مج 33، ع1، الكويت،2004م.
22-ريشارد كيرني. دوائر الهيرمينوطيقا عن بول ريكور. ترجمة سمير مندي، الأردن: أزمنة للنشر والتوزيع2009م. الطبعة الأولى ص ص: 14-30.
23-سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
24-طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، المغرب 1998.
25-طه عبد الرحمن، الداليات والتداوليات، البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط1، المغرب، سنة 1984م.
26-عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللساني، عالم الفكر، مج 2، ع 3، الكويت، 1989.
27-عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ط1، دمشق: دار يعرب لبنان 2004.
28-عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة العربية واللسانيات، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر: ط1 سنة 1986.
29-عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004.
30-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بيروت: دار النهضة العربية، لبنان 1979.
31-العزاوي أبو بكر. اللغة والحجاج. الدارالبيضاء: العمدة في الطبع، الطبعة الأولى2006م.

32-العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني – من وعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها ، ط1، الرباط: دار الأمان، المغرب 2011 .

33-عيد بَلْبَع: البُعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، العدد 66، القاهرة ربيع 2005م.

34-فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، مصر الجديدة 2004.

35-فرانسواز أرمنيكو. المقاربة التداولية. ترجمة سعيد علوش. الرباط: مركز الإنماء القومي 1986م.

36-الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري. أدب الدنيا والدين. شرح وتعليق محمد كريم راجح. بيروت: دار اقرأ. الطبعة الرابعة سنة1985م.

37- محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى، بيروت: دار المدار الإسلامي، لبنان 2007.

38-محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، مصر 2012.

39-محمود فهمي حجازى، علم اللغة العربية، دار غريب، القاهرة، 1996م.

40-مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت: دار الطليعة، لبنان 2005.

41-منقور عبد الجليل، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي-دراسة- ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.2001م.

42-نعمان بو قرة، المصطلحات الأساسية في لسان النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، ط1، عمان: جدار للكتاب العالمي، الأردن 2009.

43-يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، القاهرة: المكتبة التوقيفية، مصر (د.ت).

المراجع الأجنبية:

1. BROWN Penelope and LEVINSSON Stephen.” Universals in language use: Politeness phenomena”, in Goody, Esther. N. : Questions and politeness. Cambridge University Press. 1978. pp56-289.
2. DUCROT O., Dire et ne pas dire " principes de la sémantique linguistique ". Edition corrigé et augmentée en janvier1980. Herman, Paris1972.
3. GRIZE Jean Blaise. Logique et Langage.Ophyrs,1990, p21.
4. HARNISH and BAKH. Linguistic communication and speech acts. Cambridge. Mass and London. The MIT Press.1979.
5. LAKOFF Robin: the logic of politeness: or minding your P’s and Q’s " In paper from the Ninth Regional Meeting Chicago Linguistique Society; Chicago, 1973. pp292-305.
6. LEECH Geoffrey: Principals’ of pragmatics. Longman, London,1983.
7. SEARLE J.R., Sens et expression, études de théorie des actes de langage, Traduction et préface par Joelle Proust, Les Editions de Minuit, Paris1982.
8. WILSON Deirdre & SPERBER Don. La pertinence, communication et cognition. Editions Minuit1989. (http://www.persee.fr).

الهوامش:

[1] –"كشف بول ريكور زيف ادعاء الكوجيطو الديكارتي حول معرفة الذات لذاتها، وأكد أن الذات يمكنها أن تتجاوز حدود الأنا الخادعة وتكتشف معناها من خلال وساطة العلامات اللغوية كما في الرموز والقصص والايديولوجيا والأساطير والاستعارات، وتعود لذاتها بعد أن تكون قد انعطفت انعطافا تأويليا متعددا على لغة الآخرين، فتعثر على ذاتها...ذلك لأن تأويلية الذات ليست ذاتا مكتفية بنفسها كما هو الحال في الكوجيطو الديكارتي، لكنها وجود حيوي يحل في اللغة قبل أن يمتلك نفسه في الوعي. والقاعدة التي تهيمن على هذه التأويلية العامة هي ادعاء ريكور المشهور (الرمز يحفز الفكر)" أنظر:

–ريشارد كيرني. دوائر الهيرمينوطيقا عن بول ريكور. ترجمة سمير مندي، الأردن: أزمنة للنشر والتوزيع2009م. الطبعة الأولى ص ص: 14-30.

–أنظر أيضا: – إرنست كاسرر. مدخل لفلسفة الحضارة الإنسانية. أو مقال في الانسان. ترجمة إحسان عباس دار الاندلس بيروت 1961. ص60.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللغة العربية واللسانيات، 1986 ص:58

[3] – فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، 2004، ص99

[4] – عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، 1979، ص104-105

[5] – Jean Blaise GRIZE. Logique et Langage.Ophyrs,1990, p21.

أنظر أيضا: – أبو بكر العزاوي. اللغة والحجاج. الدارالبيضاء: العمدة في الطبع، الطبعة الأولى2006م. ص15.

[6] – ينقل اللساني ياهوشوا بارحليل عن ردولف كارناب – باعتباره لسانيا ومنطقيا– حديثه عن صياغة القواعد المنطقية من خلال أشكال التركيب المنطقي للكلام العادي، والتي صارت بعد ذلك قواعد تحكمه وتميزه. أنظر:

- Bar-Hillel YEHOSHUA, Syntaxe Logique et Sémantique. Languages, année1966, V01, N02, p31.

عن:

.- R. CARNAP. The logical syntax language. New York and London,1937, pp1-2

[7] – انظر: صحراوي، مسعود، التداولية عند علماء العرب، 2005.

[8] – يقول ابن الأثير: "أما بعد، فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام". أنظر مرجع:

–ضياء الدين ابن الأثير. الأدب السائر في أدب الكاتب والشاعر. تقديم وتعليق أحمد الحوفي وبدوي طبانه. القسم الأول. مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر. ص33.

[9] – فهذا الفارابي يهتم بالألفاظ في مصنف خاص ويقرنها بدلالتها مستفيدا من قواعد الفكر والمنطق اليوناني، ويتحدث عن الاسم والفعل والحرف (الفارابي. إحصاء العلوم. لبنان: مركز الإنماء القومي 1991م. ص159)، وهذا ابن سينا يحدد ماهية اللفظ نسبة إلى دلالته ويتحدث عن اللفظ المفرد والمركب، ويحدد علاقة اللفظ بالمعنى من جوانب ثلاثة وهي: دلالة المطابقة، دلالة التضمن ودلالة= =الاستلزام (منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق. أبي علي ابن سينا. القاهرة: مطبعة المريد1910. ص:31)، ويحدو حدوه أبو حامد الغزالي مفصلا علاقات الألفاظ بالمعاني محافظا على نفس التقسيم الذي قام به ابن سينا (معيار العلم في فن المنطق. حجة الإسلام

أبي حامد الغزالي. مصر: المطبعة العربية 1927م. ط2.ص49.)، ليطالعنا في نفس العصر وعند بداية الألفية الثانية العالم اللغوي البلاغي عبد القاهر الجرجاني الذي تميزت أبحاثه بعمق التحليل وحسن التصنيف (دلائل الإعجاز. عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي أبو بكر. تحقيق الشيخ محمد عبده والشيخ محمد الشنقيطي ومحمد رشيد رضا. القاهرة: مكتبة القاهرة1961م. ص:10-13)، وإلى جانبه المفكر عبد الرحمان ابن خلدون وغيرهم كثير مما يقنع الباحث في علوم اللغة العربية للقول إن جهود الأصوليين المتأخرين باتت أكثر نضجا وتطورا بل لقد بلغت أوجها في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية كله.

[10] – منقور عبد الجليل، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي–دراسة–، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب. 2001م.ص18

[11] – أبي الفتح عثمان ابن الجني. الخصائص. الجزء الأول. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب. مصر1982م، مقدمة الكتاب، ص42.

[12] – كثير من علماء وفقهاء الإسلام يعتقدون في حفظ القرآن من خلال حفظ لغة القرآن وبذلك يفسرون الآية الكريمة: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" مصحف القرآن الكريم. سورة الحجر، الآية09.

[13] – انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص160 وص561

[14] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1/ص:34

[15] – السكاكي، مفتاح العلوم 1987م.ص:75

[16] – باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، 2011، ص 155

[17] – محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى، 2007، ص 137

[18] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص :6

[19] – Bakh and Harnish. Linguistic communication and speech acts. Cambridge. Mass and London. The MIT Press.1979. p235

[20] – طه عبد الرحمن، الداليات والتداوليات، 1984، ص 299.

[21] – مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، 2005، ص 16

[22] – المرجع نفسه، ص 5

[23] – تطلق عدة مصطلحات ومفاهيم على الاشاريات (déictiques) في الدراسات الغربية، ومن بينها: القرائن المدجمة أو الواصلة (Embrayeurs) كما عند رومان **جاكبسون**Roman Jakobson، أو الوحدة الإشارية (Index)عند شارل **بيرس**Peirce، أو التعبير الإشاري كما لدى بارهيليل Bar- Hillel، أو المؤشر (indicateur)، أو دليل التلفظ (indice de l'énonciation)، أو القرائن الإشارية (schifters) باللغة الإنجليزية..

[24] – ابن منظور، لسان العرب، مادة شور، ص:431

[25] – نعمان بو قرة، المصطلحات الأساسية في لسان النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، 2009، ص:86

[26] – الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصا، 1993، ص:116

[27] – الجاحظ، الحيوان، ج3/ص131

[28] – ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ص 124

[29] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 365، 366.

[30] – سيبويه، الكتاب، ج1/ص25.

[31] – نفسه، ص:26

[32] – إدريس مقبول،البعد التداولي عند سيبويه ،2004م. ص 141

[33] – ابن جني، الخصائص، ج1/ص100

[34] – نفسه، ج1/ص34

[35] – محمود فهمي حجازى، علم اللغة العربية، 1996م، ص 9.

[36] – ابن جني،الخصائص، ج3/ص250

[37] – الشاطبي، الموافقات، ج2/ص262.

[38] – نفسه: ح4/ص45

[39] – نفسه: ج2/ص105

[40] – لقد استعار سيرل فكرة اتجاهات المطابقة أو العلاقة التناظرية من اللغوية E. Anscombre معتبرا إياها أحد العناصر الأساسية في عملية تصنيف أفعال الكلام وكذا من الطرق التي يتم بها ربط المحتوى القضوي بالعالم. أنظر:

-J. L. Searle. Sens et expression, études de théorie des actes de langage, Traduction et préface par Joelle Proust, Les Editions de Minuit, Paris1982, p42.

[41] " Il y a des mots qui ne doivent pas être prononcé, ou qui ne le peuvent que dans certains circonstances définies…..Il y a pour chaque locuteur dans chaque situation particulière, différents types d'informations qu'il n' a pas le droit de donner,non qu'elles soient en elles même objets d'une prohibition, mais parce que l'acte de les donner constitueraient une attitude considérer répréhensible. Pour telle personne ,à tel moment, dire telle chose, ce serait se vanter, se plaindre, s'humilier, humilier l' interlocuteur, le blesser, le provoquer…etc., Dans la mesure où, malgré tout, il peut y avoir des raisons urgents de parler de ces choses, il devient nécessaire d' avoir à sa disposition des modes d'expression implicite, qui permettent de laisser entendre sans encourir la responsabilité d'avoir dit "

-O. Ducrot. Dire et ne pas dire " Principes de la sémantique linguistique ".Edition corrigé et augmentée en janvier1980.Herman, Paris1972.pp :05-06.

[42] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، 2004/ص22

[43] – ينظر:

-Paul Grice, " logic and conversatin " in Cole, Peter and Morgan, Jery L. (eds) : Speech acts, in " Syntax and semantics ", Vol.3 New York, 1975, p : 47.

نقلا عن العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ص 17.

[44] – العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول، 2011، ص 15.

[45] – عبد القادر الفاسي الفهري: اللغة العربية و اللسانيات، 1986 ص:85

[46] – عادل فاخوري، الاقتضاء في التداول اللساني، 1989، ص141، 142.

[47] – هي مجموعة من القواعد المستقلة عن النسق اللغوي ورغم ذلك فهي تحكمه، وهي عند بول كرايس تتجلى في **نظرية التعاون** والاستلزام التخاطبي، وبدونها لا يتم التواصل. وحتى في حالة خرق أحد مبادئها فإن ذلك يؤول في صالح الدلالة أيضا.أنظر:

-Paul Grice, logique et conversation [article], Communications, Année 1979, Volume 30, Numéro1, pp. 57-72.

بالإضافة إلى نظرية التعاون عند بول جرايس، هناك نظريات خطابية أخرى وخاصة في اللسانيات التداولية المحدثة، ومنها: **نظرية الملائمة** التي أرسى معالمها اللسانيان البريطانيان ولسون وسبربر، وهي نظرية تدمج بين نزعتين كانتا متناقضتين، فهي نظرية معرفية وفي نفس الوقت نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية. وقد أعادت النظر في نظرية غرايس وقلصت محتواها مقتصرة على قاعدة الملائمة كأساس مركزي يختزل جميع القواعد الأربعة المذكورة. أنظر:

- Deirdre Wilson et Don Sperber. La pertinence, communication et cognition. Editions Minuit1989. (http://www.persee.fr).

وهناك **نظرية التأدب وحسن الخلق** التي قعَّدها اللساني روبين لاكوف والتي تركز قواعدها على الجانب التجريدي المقوّم للتخاطب، أنظر:

-Robin Lakoff: the logic of politeness :or minding your P's and Q's " In paper from the Ninth Regional Meeting Chicago Linguistique Society; Chicago, 1973. pp292-305.

كما أن هناك **نظرية التواجه** التي أرسى معالمها اللسانيان براون ولفنسون، وهي تركز على مفهومي "الوجه" و"التهديد" الذي هو نقيض "الصيانة"، باعتبار مفهوم الوجه هو الذات التي يدعيها المرء لنفسه ويريد أن تتحدد بها قيمته الاجتماعية.، أنظر:

-Penelope Brown and Stephen Levinsson." Universals in language use: Politeness phenomena", in Goody, Esther. N.: Questions and politeness. Cambridge University Press. 1978. Pp56-289.

هذا إضافة إلى **نظرية التأدب الأقصى والتقرب** للساني جيوفري ليتش، والتي يعدها مكملة لمبدأ التعاون عند غرايس، وتركز على التقليل من الكلام غير المؤدب والتكثير من الكلام المؤدب، أنظر:

-Geoffrey Leech: Principals' of pragmatics. Longman, London, 1983.pp79-151.

وقد أضاف اللساني المغربي محمد طه عبد الرحمان لكل هاته النظريات السالفة الذكر نموذج **نظرية التصديق والإخلاص** من التراث العربي الإسلامي، وتحديدا من كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي (باب أدب النفس) وذكره في كتابه اللسان والميزان، أنظر المرجعين:

–أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي. أدب الدنيا والدين. شرح وتعليق محمد كريم راجح. بيروت: دار اقرأ. الطبعة الرابعة سنة1985م.ص ص:270–277.

–طه عبد الرحمان. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. الطبعة الرابعة1998م.ص ص:237–248.

[48] – حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، 2013، ص 130

[49] – نفسه، ص145–150

[50] – سعيد أرديف. التعابير اللغوية المسكوكة المتداولة بأمازيغية آيت وراين (شرق المغرب)، دراسة لسانية، بحث دكتوراه مقدم بمختبر الثرات الثقافي والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة 2018م. الناظور: المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث 2021م، ص169.

[51] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 38.

[52] – جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ص 374

[53] – بن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ص21

[54] – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، 1998، ص 152، 153

[55] – نفسه، ص 152.

[56] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 48

[57] – ابن يعيش، شرح المفصل، 21/3.

[58] – نفسه، 616/3.

[59] – نفسه، 21،22/3.

[60] – محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) /2013، ص84.

[61] – جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، 2010، ص 374.

[62] – بن يعيش، شرح المفصل، ج3/صص82،83.

[63] – نفسه، ج3/ص83.

[64] – نفسه، 95./3

[65] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 48.

[66] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/ص 251.

[67] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص47.

[68] – نفسه، ص 47.

[69]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/ص279.

[70] – نفسه، 279/4.

[71] – نفسه، 279/4.

[72] – عيد بَلْبَع: البُعد الثالث في سيميوطيقا موريس 2005م، ص 58.

[73] – نفسه، ص59.

[74]– فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 19.

[75] – جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، 2010، ص 21.